ولابدّ من العطف ولا يطابق المبتداء لانّ ضميره لا يرجع الى المبتداء
بل يرجع ضمير كلٍّ الى موصوفه• فهو في تقديرهما شخص فاضل وشخص
عالم والعطف ليس الّا صورة العطف اذ ليس لتشريك المعطوف
والمعطوف عليه في النسبة بل المجموع من حيث المجموع منسوب والمجموع
يستحق اعرابًا واحدًا الّا انه اعرب كلّ جزء دفعا للتحكم انتهى
فاحفظ فانّه مما ينبغي حفظه ويجوز ان يكونا مجرورين على انّهما
بدل الكل او البعض من ضربين كذا قاله الشارح وصاحب الافصاح
الّا انّه زاد وجها آخر وهو كونهما عطف بيان اقول في جواب كونهما
بدل البعض نظر لانّه لا بدّ فيه وكذا في بدل الاشتمال من ضمير راجع
الى المبدل منه كما صرّح المولى ابن هشام في مغني اللبيب عن كتب الاعاريب
وللقائل ان يقول الضمير كما يكون لفظا يكون تقديرا كما صرّح به
المولى المذبور في كتابه المذكور• فليكن الضمير مقدرا هنا اي
لفظي منهما كما قال صاحب الافصاح في موضع آخر قال المولى عصام
الكامل في شرح الشمائل• في امثال ان كان العطف مقدّما
على الربط فبدل الكل• وان كان بعد الربط فبدل البعض من الكل
وكذا في جواز عطف البيان نظر لان عطف البيان لا يكون صفة
ولله درّ الشارح العالم• الشهير باحمد الصارم حيث لم يقل
بكونهما عطف بيان• بل اقتصر على البدل في وقت البيان ويجوز
كونهما منصوبين وان لم يساعده رسم الخط على ان الاول

مفعول به

مفعول به لفعل مقدّر اي اعني بهما لفظيا والثاني عطف على الاول
وهذا كما قال الشارح العارف الجامي قدّس سرّه السامي
في شرح الكافية عليه رحمة الملك الوافية واما نصب المفرد وان
لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال فاللفظي الفاء للتفصيل
واللفظي مبتداء على قسمين ظرف مستقر خبر المبتداء والجملة الاسمية
تفصيلية سماعي وقياسي اعلى بهما كالاعراب لفظي ومعنوي فالسماعي
تسعة الفاء للتفصيل والسماعي مبتداء وتسعة خبره والجملة
اسمية تفصيلية وانواع عطف على التسعة وانواع الواو للعطف
او للاستيناف والانواع مبتداء والضمير المجرور مضاف اليه للانواع
خمسة خبر المبتداء والجملة الاسمية عطف على الجملة السابقة
او للاستيناف النوع مبتداء الاول صفة النوع حروف خبره والجملة
اسمية لا محل لها من الاعراب لكونها ابتدائية تجر مضارع
معلوم فاعله هي تحته راجع الى الحروف والجملة مرفوعة المحل
على انه صفة للحروف ويجوز ان يكون الجملة استينافا واقعة
جواب سؤال مقدّر اي ما شانها وعملها ومن قصر على الاول
فقد قصر لا يبعد ان يقال الجملة الفعليّة خبر بعد خبر وقد صرّح في
ابن هشام في مغني اللبيب انّه يجوز ان يكون الفاضل في زيد عالم
فاضل خبرا بعد خبر او صفة له فعلى هذا الظاهر ان يقراء يجر بصيغة
الغائب المذكر لانّ المبتداء مذكر وضمير المؤنث لا يرجع الى المذكر

وقول من قال بان الجملة مرفوعة المحل على انها
خبر مبتداء محذوف اي هي نسخ مردود بان
لا قرينة على الحذف مع ان الحذف يلزم
منه الالتباس بحذف او التبيانا او وصفا
اذ لا يعلم انها خبر مبتداء محذوف منه

Copyright © King Saud University